

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ΕΛΛΗΝΙΚΗ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑ
ΚΑΤΑΧΩΡΗΣΗ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(الفصل 100 من الدستور)

مجلس النواب

الإثنين 26 شوال 1442 (07 يونيو 2021)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وأثره على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية للجهات"

الفهرس

| | |
|---------|--|
| 3..... | توطئة |
| 6..... | أولا- سياق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ومركزاته الأساسية |
| 6 | 1. اسياق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وعملية التشخيص |
| 7 | 1. إكراهات على مستوى مهام المراكز الجهوية للاستثمار |
| 7 | 2. ضعف وعدم نجاعة عمل اللجان الجهوية للاستثمار |
| 8 | 3. محدودية حكمة المراكز وضعف تدبير مواردها البشرية |
| 8 | 4. عدم فعالية النظام المعلوماتي |
| 8 | II. إعداد التصور الشامل للإصلاح |
| 9 | III. تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار |
| 9 | 1. الورش التشريعي والتنظيمي |
| 10 | 2. إعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز مهامها |
| 12 | 3. إرساء اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار |
| 13 | 4. تبسيط المساطر المرتبطة بعمل المراكز الجهوية للاستثمار |
| 14 | 5. قيادة وتبوع ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار |
| 15 | IV. مواكبة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بجملة من الإصلاحات الهيكلية |
| 17..... | ثانيا- حصيلة تنزيل ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار |
| 17 | I. إرساء قواعد عمل المراكز الجهوية للاستثمار |
| 17 | 1. المصادقة على الوثائق المرجعية لعمل المراكز |
| 17 | 2. تفعيل الهيكلية التنظيمية الجديدة وتعزيز الموارد البشرية |
| 18 | 3. رصد الموارد المالية اللازمة |
| 19 | II. حصيلة المراكز الجهوية للاستثمار من حيث المهام المنوطة بها |
| 19 | 1. المساعدة على إنشاء المقاولات |
| 19 | 2. مواكبة المستثمرين ومعالجة الملفات الاستثمارية |
| 21 | 3. طلبات الطعن المقدمة من طرف المستثمرين |
| 22 | 4. التحفيز الاقتصادي والعرض الترابي |
| 23 | 5. تعزيز اليقظة الاقتصادية الجهوية |
| 24 | 6. المساهمة في التخطيط الجهوي |
| 24 | 7. المواكبة والمساعدة في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات |
| 25 | III. مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار برسم سنة 2020 |
| 26 | IV. آفاق مواصلة تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار |

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين.

توطئة

في البداية أتوجه بالشكر للسيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح أسئلتهم في موضوع "إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات"، وهي فرصة للحديث بخصوص ما تحقق في إطار هذا الورش الوطني الهام، بعد مرور أزيد من سنتين على نشر القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار بالجريدة الرسمية.

ومعلوم أن جلالة الملك محمد السادس حفظه الله دعا إلى إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتأهيلها للقيام بمهامها في تحفيز الاستثمار والنهوض بالتنمية في خطابه السامي الذي وجهه إلى الأمة بمناسبة حلول الذكرى 18 لعيد العرش المجيد (29 يوليوز 2017)، حيث أشار جلالته إلى المشاكل التي تعيق عمل هذه المراكز، قائلا:

"إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين. وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية.

وهو ما ينعكس سلبا على المناطق، التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحيانا من انعدامه، ومن تدني مردودية القطاع العام، مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين".

وتبعاً لذلك أعطى جلالته الملك بتاريخ 11 ديسمبر 2017 تعليماته السامية لرئيس الحكومة "للعمل مع مختلف القطاعات المعنية، ومع المجلس الأعلى للحسابات، قصد رفع مقترحات للنظر الملكي السامي بخصوص إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتأهيلها للقيام بمهامها في تحفيز الاستثمار والنهوض بالتنمية، واستغلال الإمكانيات الاستثمارية الكبيرة التي يتيحها الاقتصاد الوطني، ومواكبة التطور الذي يعرفه المغرب" (من بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 11 ديسمبر 2017).

وكانت الحكومة قد التزمت في برنامجها الذي نالت على أساسه ثقة مجلس النواب بتاريخ 26 أبريل 2017 بـ "تقوية القدرات التدييرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحسين تموقعها وتخويلها صلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي"، وذلك انطلاقاً من قناعتها الراسخة بكون هذا الإصلاح يشكل رافعة أساسية لتعزيز وتشجيع الاستثمار والذي يعد بدوره مدخلاً هاماً لإنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل.

واليوم تأكدت جدية الحكومة في الوفاء بهذا الالتزام وبقاى الالتزامات الواردة في برنامجها الحكومي، إذ وصلت نسبة الإجراءات التي أنجزت، أو في مرحلة متقدمة، أو ذات طبيعة مستمرة أكثر من 69 بالمئة، فيما بلغ عدد تلك الالتزامات التي هي في طور إتمام التنفيذ 23 في المئة. والتزاماً بالشفافية في التعامل مع الرأي العام ومع الباحثين والإعلاميين والخبراء وبقاى الفاعلين وضع موقع خاص يحدد مآل جميع الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي.

وقد عملت الحكومة على مباشرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تروم تحسين مناخ الأعمال ووضع منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار ورفع الإكراهات التي تعيقه. وهو ما مكن من جعل بلادنا من البلدان الإفريقية الرائدة في جاذبية الاستثمار وحسن ترتيبها في مؤشر ممارسة الأعمال لتحتل الرتبة 53 عالمياً.

وقد حرصت الحكومة على التعجيل بإطلاق ورش إصلاح شامل وتحديث كلي لمنظومة التدبير اللامتمركز للاستثمار ولأداء المراكز الجهوية للاستثمار من خلال تشكيل لجنة بين وزارية تضم وزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة وباقي القطاعات المعنية والتي انكبت، بإشراف رئيس الحكومة، على إعداد مخطط وخارطة طريق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

كما عملت الحكومة على تفعيل خطة مندمجة وطموحة لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار و لمنظومة تدبير وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، من خلال إصدار القانون رقم 18-47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، واعتماد المرسوم التطبيقي له، والشروع في تفعيل مقتضياته.

وقد ركز هذا الإصلاح على تمكين هذه المراكز من الاستقلال الإداري والمالي، ومن صلاحيات واسعة وواضحة في مجال معالجة ملفات الاستثمار وتبعتها وتحفيز الاستثمارات على المستوى الجهوي، كما واكبت هذا الورش بجملة من الإجراءات الموازية الرامية إلى تبسيط المساطر والإجراءات ورقمنتها.

وبالرغم من قصر المدة الزمنية منذ إطلاق التنزيل الفعلي لهذا الورش المهيكّل، إلا أن آثاره الإيجابية بدأت تظهر فعليا، كما تبرز ذلك المؤشرات المسجلة والتي تشير إلى ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار التي تواكبها هذه المراكز بنسبة تقارب 50%، ما بين سنتي 2019 و2020، وكذا تقلص معدل أجال معالجة ملفات الاستثمار الذي كان يتجاوز 100 يوم، فتقلص ليصل إلى أقل من شهر واحد، وغيرها من المؤشرات الهامة التي سأعود إليها بتفصيل لاحقا.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة النواب، سأخصص محورا أولا لعرض سياق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتقديم تشخيص وضعيتها قبل الإصلاح وكذا المرتكزات الأساسية للإصلاح، فيما سأطرق، في محور ثان، إلى تنزيل إجراءات هذا الإصلاح وحصيلته و آفاقه المستقبلية.

أولاً- سياق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ومرتكزاته الأساسية

أ. سياق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وعملية التشخيص

كما يعلم الجميع، فقد أحدثت المراكز الجهوية للاستثمار على إثر الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار، وهي الرسالة التي ظلت تمثل الإطار المرجعي لعمل المراكز الجهوية للاستثمار، والتي قامت بعدد من الأدوار والمهام التي أنشئت من أجلها.

غير أن هذه المراكز، باستثناء مركز أو اثنين، أصبحت تشكل عائقاً أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، كما أشار إلى ذلك الخطاب الملكي الذي ذكّرت به في التوطئة.

وهو ما استوجب القيام بإصلاح هيكلي كبير، يعمل على ترصيد المكتسبات التي راكمتها هذه المراكز منذ بدء العمل بها، واستخلاص الدروس الكفيلة بتجاوز المعوقات والمشاكل التي أبانت عنها الممارسة العملية، مع اقتراح آليات مبتكرة لتطویر أدائها وتأهيلها للقيام بمهامها على الوجه الأفضل.

وقد استند التصور الخاص بهذا الإصلاح، الذي دعا إليه جلالته الملك بكل قوة ووضوح في يوليو 2017، وتضمنته التزامات الحكومة في برنامجها الذي نالت به ثقة مجلسكم الموقر، على المعطيات التالية:

- خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار المرفوع إلى جلالته الملك بتاريخ 11 ديسمبر 2017. ويشكل هذا الإصلاح تفاعلاً إيجابياً للحكومة مع مقترحات وخلاصات هذا التقرير؛
- نتائج الدراسة التشخيصية والاستشرافية المفصلة التي أنجزها مكتب متخصص تحت إشراف وزارة الداخلية؛
- مخرجات اجتماعات اللجنة المشكلة من مختلف القطاعات المعنية والمكلفة بدراسة التصور الخاص بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، المنعقدة تحت رئاسة رئيس الحكومة بتاريخ 18 دجنبر 2017 و03 و24 يناير 2018.

وتتمثل أهم عناصر تشخيص وضعية المراكز الجهوية للاستثمار التي تم الوقوف عليها فيما يلي:

1. إكراهات على مستوى مهام المراكز الجهوية للاستثمار

إذ تم تسجيل الإكراهات التالية:

أ. الإكراهات المتعلقة بالمساعدة على إحداث المقاولات

- محدودية تمثيلية الإدارات لدى الشباك الوحيد؛
- غياب نظام وحيد لأداء مصاريف إحداث المقاولات؛
- قصور عملية المساعدة في إنشاء شركات الاشخاص الذاتيين؛
- غياب تتبع المقاولات المنشأة ومواكبتها في باقي مراحل نشاطها؛
- تسجيل نتائج متباينة للشباك الوحيد المخصص للمساعدة على إنشاء المقاولات.

ب. الإكراهات المتعلقة بدعم الاستثمار

- ضعف إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية للتنمية؛
- ضعف دور المراكز الجهوية للاستثمار في تنزيل وتطبيق السياسات الوطنية على المستوى الترابي؛
- عدم اشراك المراكز الجهوية للاستثمار في وضع سياسة التنمية المحلية؛
- ضعف دور المراكز الجهوية للاستثمار في دعم جاذبية الجهات؛
- اختصاصات غير دقيقة للمراكز الجهوية للاستثمار في ميدان التسويق الإقليمي.

2. ضعف وعدم نجاعة عمل اللجان الجهوية للاستثمار

إذ تم رصد مجموعة من الاختلالات بشأن عمل هذه اللجان وهي كالاتي:

- هشاشة الإطار القانوني للجان الجهوية للاستثمار؛
- ضعف تمثيلية بعض الإدارات اللامركزة في هذه اللجان؛
- عدم انتظام اجتماعات اللجان الجهوية للاستثمار في بعض الجهات؛

- تعدد اللجان التقنية إلى جانب اللجنة الجهوية للاستثمار والحاجة إلى دمجها؛
- ضعف آليات التنسيق مع المصالح المكلفة بالاستثمار؛
- تعدد وتباين اللجان والمساطر مما يؤدي إلى عرقلة معالجة الملفات وإطالة الأجال المرتبطة بذلك.

3. محدودية حكمة المراكز وضعف تدير مواردها البشرية

إذ تم تسجيل المعوقات التالية:

- عدم إرساء استراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار؛
- اعتماد الموارد المالية للمراكز الجهوية للاستثمار على دعم الدولة؛
- محدودية الهياكل التنظيمية المعتمدة وعدم تفعيلها على مستوى كافة المراكز؛
- عدم كفاية الموارد البشرية المرصودة للمراكز الجهوية للاستثمار، وضعف تأهيلها وتكوينها، وغياب نظام أساسي خاص بها.

4. عدم فعالية النظام المعلوماتي

إذ تم في هذا الإطار تسجيل جملة من الملاحظات:

- محدودية استغلال النظام المعلوماتي س-انفست "SI-INVEST" الذي يسمح بتتبع ملفات الاستثمار؛
- عدم فعالية الربط المعلوماتي للمراكز الجهوية للاستثمار بالشركاء مما يحد من جودة الخدمات المقدمة من طرفها؛
- عدم تعميم الحلول المعلوماتية الفعالة على كافة المراكز.

II. إعداد التصور الشامل للإصلاح

لقد تم إعداد تصور شامل لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وفق مقارنة تشاركية مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية وممثلي القطاع الخاص ورؤساء الجهات، مستندا، كما أشرت إلى ذلك من قبل، إلى تشخيص الإكراهات، وإلى خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم أداء هذه المراكز، ونتائج الدراسة التشخيصية

والاستشرافية المفصلة التي أنجزتها وزارة الداخلية، بالإضافة إلى مخرجات اجتماعات اللجنة المشكلة من مختلف القطاعات المعنية تحت رئاستي شخصيا.

وقد تشرفت بعد ذلك بعرض المرتكزات المقترحة لهذا الإصلاح على النظر الملكي السامي بتاريخ 19 أبريل 2018، والمتمثلة في:

✓ إعادة تنظيم هذه المراكز وتأهيلها وتعزيز مهامها ومجال تدخلها، من خلال تحويلها إلى مؤسسات عمومية جهوية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وبصلاحيات موسعة وهيكلية تنظيمية ملائمة، مع تطوير وتحديث الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، وتمكينها من الإمكانيات المالية والموارد البشرية المؤهلة اللازمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها؛

✓ إرساء اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بوصفها الجهة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بملفات الاستثمار على أساس مساطر واضحة وآجال شفافة؛

✓ دعم الإصلاح الشامل لهذه المراكز بجملة من التدابير الموازية التي تهدف إلى تفعيل اللاتمركز الإداري وتبسيط مساطر معالجة ملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والوطني.

✓ إرساء قيادة فعالة لهذا الإصلاح وتنسيقه وتبعية تنزيله وتقييمه بما يضمن نجاعته واستدامته.

III. تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

1. الورش التشريعي والتنظيمي

اتخذت الحكومة التدابير اللازمة من أجل إطلاق هذا الورش الإصلاحي الهام وتنزيله على أرض الواقع في أقصر الآجال، فأعدت القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ليعتمده مجلس الحكومة بتاريخ 2 غشت 2018، ثم أحيل على البرلمان الذي تدارسه بشكل معمق، وأغنى

مضامينه من خلال إدراج عدد من التعديلات القيمة المقترحة من قبل السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين، الذين أشكرهم على اهتمامهم الكبير وتفاعلهم الإيجابي مع هذا القانون الذي تمت المصادقة عليه بالبرلمان بتاريخ 22 يناير 2019 وإصدار الأمر بتنفيذه من خلال الظهير الشريف رقم 1.19.18 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019) ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 فبراير 2019. ومن أجل تطبيق هذا القانون والشروع في تنفيذ مقتضياته تم التسريع بإعداد واعتماد المرسوم التطبيقي له رقم 2.19.67 الصادر في 11 من شعبان 1440 (17 أبريل 2019).

وبالموازاة مع اعتماد القانون رقم 47.18 ومرسومه التطبيقي، قامت وزارة الداخلية بإعداد مجموعة من الدراسات تتوخى التنزيل الأمثل لمقتضيات هذا القانون وإعطاء انطلاقة قوية وموفقة لعمل هذه المراكز في هيكلتها الجديدة، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات التي تهتم بالخصوص:

- تحديد وتوصيف الخدمات الجديدة المقدمة من طرف المراكز الجهوية للمستثمرين والمقاولات؛
- إعداد المخطط التنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار وضبط آليات اشتغالها كمؤسسات عمومية؛
- وضع مخطط شامل لرقمنة خدمات وآليات تدبير المراكز الجهوية للاستثمار والشروع في تطبيقه من خلال رقمنة مسار إيداع ملفات الاستثمار ومعالجتها والبت فيها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتتبعها من قبل المستثمرين.

2. إعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز مهامها

أ. إحداث مؤسسات عمومية جهوية للاستثمار

تم تحويل الإطار التنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار من "مصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة" إلى "مؤسسات عمومية" تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، تشرف على

تدبيرها مجالس للإدارة ذات تركيبة متنوعة، تضم مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي، وذلك بهدف ضمان حكامه جيدة لهذه المراكز، مع الإبقاء على التسمية الحالية لهذه المؤسسات "المراكز الجهوية للاستثمار".

ب. إعادة تحديد مهام المراكز الجهوية للاستثمار

تم تعزيز موقع المراكز الجهوية للاستثمار باعتبارها المخاطب الرئيسي للمستثمرين والإدارات على المستوى الترابي، من خلال المهام التالية:

- المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار في كافة مراحلها: إحداث المقاولات، منح الرخص المرتبطة بممارسة الأنشطة الاقتصادية...؛
- المواكبة الشاملة للمقاولات، ولا سيما الصغرى منها والمتوسطة، بهدف ضمان استدامة أنشطتها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها، خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى العقار، والموارد البشرية المؤهلة، والتمويل، والدعم المالي والتقني؛
- التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات والمستثمرين، وتوجيه المستثمرين إلى طرق الطعن المتاحة، ورصد الإكراهات والعراقيل المشتركة التي تتطلب حلولاً عامة؛
- الإسهام في بلورة وتنزيل استراتيجية تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، وكذا برامج التنمية الجهوية بتنسيق مع الأطراف المعنية؛
- الإسهام في برمجة العرض القطاعي في مجال الدعم الموجه للاستثمار على المستوى الجهوي؛
- تسويق جاذبية الجهة تجاه المستثمرين المغاربة والأجانب بتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، لا سيما الجهة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛

ج. إرساء هيكلية تنظيمية ملائمة

من أجل تمكين المراكز الجهوية للاستثمار من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه، تم تمكينها من هيكلية تنظيمية ملائمة، تستوعب كافة المهام المسندة إليها،

حيث نص القانون 47.18 على ضرورة تضمين المخطط التنظيمي للمراكز على الخصوص القطبين التاليين:

✓ "قطب دارالمستثمر"

بوصفه المخاطب الرئيسي والوحيد للمستثمرين والفاعلين في كافة مراحل حياة المقاوله وفق منطق الشباك الوحيد والإجباري، الذي يضم كافة المصالح الإدارية للدولة من أجل المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات، والتسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات والمستثمرين.

✓ "قطب تحفيز الاستثمار والعرض الترابي"

يضطلع المركز الجهوي للاستثمار بالإسهام في بلورة وتنزيل استراتيجية تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، وكذا برامج التنمية الجهوية بتنسيق مع الأطراف المعنية والإسهام في برمجة العرض القطاعي في مجال الدعم الموجه للاستثمار على المستوى الجهوي وتسويق جاذبية الجهة.

د. الاهتمام بالموارد البشرية

اعتبارا لدور الموارد البشرية المؤهلة في النهوض بمهام المراكز الجهوية للاستثمار، ركز الإصلاح على تعزيز الموارد البشرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتأهيلها، من خلال اختيار أفضل الكفاءات والخبرات في مجال تدبير الملفات الاستثمارية، لا سيما بالنسبة لمسيري هذه المراكز، إذ تم انتقاء وتعيين مدراء جدد للمراكز الجهوية للاستثمار من ذوي كفاءات عالية وخبرة وتجربة مهنية موفقة في مجالات المقاوله والأعمال وتدبير الاستثمار. هذا مع تمكين هذه المراكز من نظام خاص ومحفز للمستخدمين بها، بما يمكن من جلب أفضل الموارد البشرية المؤهلة.

3. إرساء اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

تم دمج كافة اللجان الجهوية المرتبطة بالاستثمار في لجنة جهوية موحدة للاستثمار، بهدف تحسين وملاءمة مساطر اتخاذ القرار. وهكذا تم تنظيم عمل هذه اللجنة كما يلي:

- اعتبار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار اللجنة الوحيدة المكلفة بمعالجة ملفات الاستثمار على المستوى الجهوي؛
- إيداع ملف وحيد ومبسط على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، باعتبارها المخاطب الوحيد والإجباري؛
- اعتبار القرارات المتخذة على مستوى اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار نهائية ملزمة لكافة أعضائها؛
- إلزامية تعليل كافة القرارات السلبية للجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- فتح إمكانية الطعن في قرارات اللجنة أمام الوالي على المستوى الترابي، وعند الاقتضاء أمام لجنة القيادة التي يرأسها رئيس الحكومة.

4. تبسيط المساطر المرتبطة بعمل المراكز الجهوية للاستثمار

بالموازاة مع إصلاح وتأهيل المراكز الجهوية للاستثمار، حرصت الحكومة على اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي، بما يمكن من دعم هذا الإصلاح ويعزز نجاعته، وينعكس إيجاباً على مناخ الاستثمار ببلادنا بشكل عام.

أ. تبسيط المساطر والإجراءات على المستوى الجهوي

يروم تبسيط المساطر على المستوى الجهوي تقليص الأجل والحد من تعقيد المساطر الإدارية، ولا سيما من خلال تفعيل أدوار ومهام اللجان الجهوية للاستثمار.

ب. تبسيط المساطر المتعلقة بالرخص الإدارية اللازمة لممارسة الأنشطة

في إطار تقليص آجال منح الرخص الإدارية اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تمنح على المستوى المركزي، يتم العمل على نقل اختصاصات منح الرخص إلى المصالح اللامركزية بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الجهوي أو المحلي من قبل مختلف

القطاعات الوزارية المعنية (التجهيز والنقل، الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السياحة، التعليم، الصحة، السكن...).

ج. تبسيط المساطر والإجراءات على المستوى المركزي

في إطار تبسيط المساطر الإدارية على المستوى المركزي، يتم العمل على رقمنة كافة المساطر والإجراءات الإدارية، وإضفاء الطابع الإلزامي عليها، وتبسيط المساطر والنصوص القانونية والتنظيمية.

5. قيادة وتبعية ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

في إطار تنزيل مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، تم إرساء لجنة للقيادة، لتتولى قيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتبعية تنفيذه، والنظر في اقتراحات المراكز الرامية إلى تسوية الصعوبات التي قد تعترضها أثناء القيام بمهامها، وتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار، وتوفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار على صعيد الجهة، وكذا البت في الطعون في قرارات اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ودراسة تقارير تقييم أداء هذه المراكز.

وتتكون هذه اللجنة، التي يرأسها رئيس الحكومة، من:

- وزير الداخلية؛
- وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
- الأمين العام للحكومة.

كما أُسندت مهام كتابة لجنة القيادة إلى وزارة الداخلية. وهي مناسبة للإشادة بالدور الذي تضطلع به هذه الكتابة، والتي تقوم على الخصوص بتحضير اجتماعات لجنة القيادة، وتبعية تنفيذ القرارات الصادرة عنها، وكذا تلقي الطعون المتعلقة بقرارات اللجان الجهوية.

وأستطيع القول بأن هذه اللجنة من أكثر اللجان الوزارية حيوية، سواء من حيث وتيرة انعقادها أو فاعليتها. وأحرص شخصيا، مع السادة الوزراء أعضاء اللجنة، على عقد اجتماعاتها كلما دعت الحاجة لذلك، لتتبع هذا الورش الإصلاحي عن قرب، والوفاء بالآجال القانونية لدراسة الطعون، وأيضا لدراسة تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار والنظر في اقتراحات تطويرها.

IV. مواكبة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بجملة من الإصلاحات الهيكلية

تنفيذا للالتزامات الحكومة في برنامجها الحكومي، والمرتبطة أساسا بإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة ومكافحة الفساد، فإن الحكومة تواكب إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بمجموعة من الأوراش المهيكلية، التي أسهمت، من جهة، في تسريع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، ومن جهة أخرى، وبصفة عامة، في الاستجابة لانتظارات المقاولات والمواطنين.

ويتعلق الأمر بالأوراش التالية:

- تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري قصد نقل الاختصاصات والسلط التقريرية والوسائل المادية والبشرية إلى المستوى اللامركز. ويعرف هذا الورش تقدما مهما من خلال مواصلة تنزيل التصاميم المديرية للاتمركز الإداري. وفي هذا الإطار، فقد قدمت جل القطاعات الوزارية تقاريرها السنوية حول تنزيل هذه التصاميم؛
- إصدار وتفعيل القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، بهدف تقوية أواصر الثقة بين الإدارة والمرتكز، وإعادة تأسيس جسور هذه العلاقة على مرجعية محددة توطر عمل المرافق العمومية بناء على مساطر دقيقة وشفافة ومبسطة. وفي إطار هذا الإصلاح تم الإطلاق مؤخرا لأول بوابة وطنية للمساطر والإجراءات الإدارية بالمغرب www.idarati.ma؛
- إعداد مشروع قانون رقم 54.19 يتعلق بميثاق المرافق العمومية، الذي يوجد قيد المصادقة لدى مجلس المستشارين، والذي يحدد قواعد الحكامة الجيدة

المتعلقة بتسيير الإدارات والجهات والجماعات الترابية الأخرى، ويشمل التزامات الإدارة والقواعد المنظمة لعلاقة الإدارة بالمرتفق؛

■ تسريع التحول الرقمي للإدارة، ورقمنة الخدمات الإدارية ورفع الصفة المادية عنها، والذي يعد مدخلا أساسيا لتيسير معالجة ملفات الاستثمار وتقليص آجال البت فيها؛

■ إعداد قائمة أولية تتكون من خمسين (50) اختصاصا متعلقا بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار تقرر نقلها من الإدارات المركزية إلى المستوى اللامركز والحرص على إدراجها ضمن مخططات اللاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية المعنية؛

■ متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد "2016-2025"، وإصدار القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي يروم توسيع وظائف ومهام هذه الهيئة الدستورية، وإعطائها قدرة أكبر في مجال محاربة الفساد، في إطار التعاون والتكامل والتنسيق المؤسسي والوظيفي، مع السلطات والمؤسسات والهيئات الأخرى؛

■ مواصلة تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتبوع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم عبر البوابة الوطنية للشكايات؛

■ إعداد مشروع ميثاق جديد للاستثمار الذي يُنتظر منه أن يشكل رافعة أساسية لتطوير مناخ الأعمال ببلادنا وتيسير عمل المقاولات وتعزيز قدرتها التنافسية.

ثانيا- حصيلة تنزيل ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

من المعلوم أن دخول القانون رقم 47.18 حيز التنفيذ، وانطلاق عمل المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة كمؤسسات عمومية، قد تم فعليا غداة عقد الاجتماعات الأولى لمجالسها الإدارية، والتي تمت خلال شهر دجنبر 2019. ويمكن تقديم حصيلة عمل المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2020 كما يلي:

ا. إرساء قواعد عمل المراكز الجهوية للاستثمار

1. المصادقة على الوثائق المرجعية لعمل المراكز

تمت المصادقة خلال الاجتماعات الأولى للمجالس الإدارية للمراكز على أهم الوثائق المرجعية اللازمة لتدبير هذه المراكز: الهيكل التنظيمي، النظام الأساسي لمستخدمي المراكز، نظام الصفقات، الميزانيات الخاصة بالمراكز. وبالموازاة مع انطلاق المراكز الجهوية للاستثمار تم تفعيل عمل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار التي خصصت أولى اجتماعاتها المنعقدة خلال شهر دجنبر 2019 للمصادقة على أنظمتها الداخلية.

2. تفعيل الهيكلة التنظيمية الجديدة وتعزيز الموارد البشرية

تم في هذا الإطار القيام بما يلي:

- تفعيل الهيكلة الجديدة للمراكز وفق المخطط التنظيمي المحدد لبنيات المراكز واختصاصاتها المصادق عليه من قبل المجالس الإدارية، مع مواكبة ذلك بتوفير التجهيزات ووسائل العمل وبتحديث بنيات وفضاءات العمل بالمراكز الجهوية للاستثمار لتحسين ظروف استقبال وتقديم الخدمات لمرتفقي هذه المراكز؛

■ تعزيز الموارد البشرية من خلال انتقاء وتعيين كفاءات جديدة وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين السابقين بالمراكز الذين تم إدماجهم حسب معايير الكفاءة والاستحقاق؛

■ فتح 380 منصبا مخصصة للمراكز الجهوية للاستثمار برسم سنة 2020 كمرحلة أولى من مخطط تعزيز الموارد البشرية وفق الهيكلية والمهام الجديدة. كما يتوقع استكمال التوظيف في باقي المناصب المفتوحة خلال سنة 2021.

وقد بلغ عدد المستخدمين بهذه المراكز بعد مرور سنة من مزاولة نشاطها في صيغتها الجديدة، إلى ما مجموعه 255 شخصاً بما في ذلك 123 مستخدماً محتفظاً بهم من المراكز السابقة، و120 موظفاً جديداً، و12 منصبا خاصا بمدراء المراكز الجهوية للاستثمار.

ويتطلب تطوير الهياكل والموارد البشرية للمراكز في صيغتها الجديدة وفقاً للدراسة التي أنجزت بهذا الخصوص، توظيف ما يناهز 500 مستخدم جديد تدريجياً خلال السنوات الخمس المقبلة.

وهي مناسبة للإشادة بالجهود التي يبذلها مسؤولو ومستخدمو هذه المراكز، القدامى والجدد، مع دعوتهم لمزيد من العطاء خدمة للصالح العام، ولدعم الاستثمار والتنمية بجهاتهم.

3. رصد الموارد المالية اللازمة

تم تخصيص ميزانية قدرها 300 مليون درهم للمراكز الجهوية للاستثمار في عام 2020، تتوزع بين 200 مليون درهم لميزانية التسيير و100 مليون درهم لميزانية الاستثمار. وكانت المراكز الجهوية للاستثمار قد استفادت من 250 مليون درهم برسم 2019، منها 150 مليون درهم للتسيير و100 مليون درهم للاستثمار.

وقد بلغت نسبة الالتزامات بالنسبة لميزانية الاستثمار 36% في نهاية 2020 و60% بالنسبة لميزانية التسيير. ويعزى هذا المستوى المنخفض نسبياً من الالتزامات إلى تداعيات جائحة كورونا.

II. حصيلة المراكز الجهوية للاستثمار من حيث المهام المنوطة بها

1. المساعدة على إنشاء المقاولات

في انتظار تفعيل القانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية وتشغيل المنصة المحدثة لهذا الغرض، استمرت المراكز الجهوية للاستثمار في تقديم خدمات المواكبة والمساعدة على إحداث المقاولات من خلال الشباك الوحيد المخصص لذلك، مع تقليص المساطر القانونية والأجال، والتي تتراوح ما بين 8,6 و1,5 يوماً، وينصب العمل على تحسين هذه الأجال وتوحيدها.

وقد عالجت المراكز الجهوية للاستثمار 20.467 طلباً لإنشاء المقاولات خلال عام 2020. ولئن لوحظ انخفاض بنسبة 21% مقارنة بعام 2019 الذي تم خلاله إنشاء 26.046 مقاولاً عبر المراكز الجهوية للاستثمار. فإنه يعزى بشكل أساسي إلى تداعيات جائحة كورونا.

2. مواكبة المستثمرين ومعالجة الملفات الاستثمارية

موازة مع انطلاق أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار ودخول مقتضيات القانون حيز التطبيق، انطلقت فعلياً اجتماعات اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار المكلفة بدراسة ملفات الاستثمار والبت فيها.

وفي شهر دجنبر 2019، تم إطلاق المنصة الإلكترونية "CRI-INVEST" التي تمكن المستثمرين من 1- الاطلاع على المساطر الإدارية و 2- إيداع ملفاتهم الاستثمارية وطلبات الرخص المتعلقة بها عن بعد و 3- تتبع مراحل دراستها ومآلها بطريقة إلكترونية، كما تمكن هذه المنصة من 4- التبادل اللامادي للوثائق والمعلومات الضرورية ومن المعالجة

المندمجة والسريعة لملفات الاستثمار بين المركز الجهوي للاستثمار وباقي الإدارات والمؤسسات الممثلة على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وقد لوحظ تحسن في عدد وحجم الاستثمارات وإحداث مناصب الشغل فيما يخص الملفات المقدمة من قبل المستثمرين والمصادق عليها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، كما لوحظ ارتفاع مهم في وتيرة اجتماعاتها وتقلص مهم في متوسط الأجال المخصصة لدراسة الملفات واتخاذ القرارات بشأنها.

ويمكن تقديم أهم معطيات حصيلة دراسة ومعالجة الملفات الاستثمارية المودعة لدى المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2020 كما يلي:

- تمت مواكبة أزيد من 4000 مستثمر في مراحل دراسة وبلورة فكرة المشروع وتكوين وإيداع ملفات الاستثمار؛
- بلغ عدد الملفات المودعة لدى المراكز الجهوية للاستثمار والموافق عليها من لدن شباكها الموحد ما مجموعه 3361 ملفاً، مقابل 2259 ملفاً خلال سنة 2019، أي بزيادة قدرها 49%؛
- تم عقد 705 اجتماعات من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار على مستوى الجهات الاثني عشر، مقابل 292 اجتماعاً بسنة 2019، بزيادة قدرها 141%؛
- حصل 2588 ملفاً على قرار نهائي، بالقبول أو الرفض، من لدن اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، مقابل 1717 سنة 2019، أي بزيادة 51%؛
- وتمت المصادقة على 1499 منها، مقابل 1207 سنة 2019، بزيادة قدرها 24%؛
- بلغ متوسط أجل دراسة الملفات من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار 20 يوماً سنة 2020، مقابل 120 يوماً سنة 2019؛
- سجل حجم الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 154%، إذ انتقل من 59,7 مليار درهم إلى 151,8 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2019؛

■ ارتفع عدد فرص الشغل المتوقعة بنسبة 64% بالمقارنة مع سنة 2019، حيث انتقل من 93.156 منصب شغل متوقع إلى 152.378 منصب شغل متوقع برسم المشاريع المصادق عليها سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن كل جهات المملكة أسهمت في هذه المشاريع المصادق عليها. ويتصدر القطاع الصناعي بنسبة 30% من حيث المشاريع المصادق عليها، يليه قطاع الخدمات بنسبة 20%، السياحة بنسبة 19%، قطاع الطاقة والتعدين بـ 17%. في حين يحتل قطاع البناء والأشغال العامة المرتبة الرابعة بنسبة 9% من عدد المشاريع الاستثمارية المعروضة.

3. طلبات الطعن المقدمة من طرف المستثمرين

وبخصوص طلبات المستثمرين التي تعذرت المصادقة عليها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار عام 2020، فقد تم الحرص على إخبار المستثمرين المعنيين بأسباب الرفض المرتبطة غالباً بعدم ملاءمة المشروع المقدم مع مقتضيات وثائق التعمير أو بآثاره البيئية السلبية أو بعدم إمكانية تخصيص العقار المطلوب.

كما تم الحرص على معالجة جميع الطعون التي تقدم بها المستثمرون المعنيون سواء لدى ولاية الجهات أو الموجهة للجنة القيادة، إذ سُجِّلت المعطيات التالية:

■ قدم 93 مستثمراً خلال سنة 2020 طعوناً استعطفية لدى ولاية الجهات تبعاً للقرارات السلبية للجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛

■ بعد إعادة دراسة ملفات الاستثمار موضوع طلبات الطعن من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، تم البت إيجابياً في 28 منها وتأكيد القرار الأولي بالنسبة لباقي الطلبات؛

■ توصلت اللجنة الوزارية للقيادة بطلي طعن فقط خلال سنة 2020، تم دراستهما خلال اجتماع اللجنة المنعقد يوم 8 أكتوبر، حيث قررت اللجنة المصادقة على قرار

اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بشأن أحدهما، والمطالبة بإعادة دراسة الملف الآخر من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار؛

■ ومنذ بداية سنة 2021، عقدت لجنة القيادة ثلاثة اجتماعات أخرى (3 فبراير، 18 مارس، 29 أبريل)، برئاسة رئيس الحكومة، وقد تم خلالها دراسة ما يناهز 20 طعنا، تم قبول ثلاثة ملفات منها مع طلب إعادة دراستها من لدن اللجن الجهوية.

ويهدف تبسيط إجراءات تقديم الطعون أمام ولاة الجهات وأمام اللجنة الوزارية للقيادة، فقد تم منذ شهر نونبر 2020 تمكين المستثمرين من تقديم طعونهم بطريقة إلكترونية وبمبسطة عبر الخدمة الجديدة المدرجة بالبوابة الرقمية CRI-INVEST.

4. التحفيز الاقتصادي والعرض الترابي

قامت المراكز الجهوية للاستثمار سنة 2020 بالعديد من الأنشطة التي تدخل في إطار التواصل مع مختلف الشركاء على صعيد الجهة والمستثمرين وحاملي المشاريع ومختلف الفاعلين الاقتصاديين وذلك قصد التعريف بالمهام الجديدة للمراكز الجهوية للاستثمار والخدمات التي يمكن أن تقدمها لمرتفقيها من مستثمرين ومقاولات.

وعملت المراكز على استثمار كل الوسائل المتاحة والممكنة قصد الترويج للمؤهلات التي تتوفر عليها الجهة وفرص الاستثمار المتاحة بها، وذلك عبر إعداد مطويات وملصقات تعرف بالجهة ومميزاتها.

كما قامت بعض المراكز الجهوية للاستثمار بإبرام اتفاقيات شراكة مع بعض المؤسسات والجامعات والشركاء الاقتصاديين وهيئات وطنية أو دولية بهدف تبادل الخبرات من أجل وضع برامج مندمجة لإبراز المؤهلات التي توفرها الجهة لفائدة المستثمرين وحاملي المشاريع.

5. تعزيز اليقظة الاقتصادية الجهوية

ركزت المراكز الجهوية للاستثمار في مجال اليقظة الاقتصادية نشاطها على إنجاز تشخيصات ترابية وقطاعية من أجل تقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الجهوية، وكذا على المواكبة في بلورة وتفعيل تدابير الدعم والمواكبة المعتمدة على المستويين الوطني والجهوي، لاسيما من خلال:

- المساهمة في تنظيم عمل لجان اليقظة الاقتصادية الجهوية برئاسة والي الجهة والتعهد بأشغال كتابتها؛
- تنشيط الاجتماعات القطاعية مع الفاعلين والمؤسسات المعنية؛
- إجراء دراسات عامة أو قطاعية حول تأثير الجائحة على الأنشطة الاقتصادية والتوظيف بهدف مساعدة السلطات في اتخاذ القرارات بشأن التدابير والبرامج التي يتعين اتخاذها؛
- المساهمة في عمليات تحسيس الفاعلين الاقتصاديين بالإجراءات الوقائية التي سيتم اعتمادها في مواجهة هذه الجائحة والتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لدعم القطاعات المتضررة.

علاوة على ذلك عملت المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2020 على:

- تجميع المعطيات الماكرو اقتصادية للجهة المعنية وتحيينها؛
- إحداث قاعدة معطيات تتعلق بفرص الاستثمار التي يمكن تجسيدها في شكل مشاريع على صعيد الجهة، ووضعها رهن إشارة المستثمرين بجميع الوسائل المتاحة؛
- المساهمة مع الجهات والإدارات والهيئات المعنية في إعداد وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاستثمار وإنعاشه وتشجيعه على صعيد الجهات.

وبخصوص هذه المهمة المسندة إلى المراكز الجهوية للاستثمار، لا بد من التأكيد على الدور الأساسي والحيوي الذي تقوم به الجماعات الترابية ومجالسها المنتخبة، ولا سيما

الجهات، من خلال عضوية رؤسائها ضمن المجالس الإدارية للمراكز الجهوية للاستثمار، في تنمية الاستثمار وإنعاشه وتحفيزه والنهوض بالمجال الترابي للجهة وبجاذبيته، وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية المتعلقة بالاستثمار على صعيد الجهات.

ومن ثم، فإن المراكز الجهوية للاستثمار مدعوة إلى مواكبة الجماعات الترابية في إعداد وبلورة المخططات التنموية على الصعيد الجهوي، وتعزيز التواصل معها.

6. المساهمة في التخطيط الجهوي

قامت المراكز الجهوية للاستثمار بعدة مبادرات، من أبرزها:

- المساهمة في إعداد مخططات التهيئة القطاعية ومخططات التهيئة الجماعية والمشاركة في تتبع تنفيذ مخططات التنمية الجهوية؛
- المساهمة إلى جانب الهيئات المختصة في إعداد الدراسات القبلية لتنمية المناطق الصناعية أو مناطق الأنشطة الاقتصادية وتبعبها واثمينها والمساهمة في تطويرها.

7. المواكبة والمساعدة في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات

في إطار تفعيل البرنامج الوطني المندمج لمواكبة وتمويل المقاولات الذي تم إطلاقه بداية السنة الجارية تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، فقد أشرفت المراكز الجهوية للاستثمار على وضع آليات الحكامة وضبط مساطر تنفيذ البرنامج وتبعبه على المستوى الجهوي وتعبئة المؤسسات والشركاء المعنيين بتفعيله في إطار اللجنة الجهوية للتنسيق التي عهد برئاستها لمدرء هذه المراكز.

كما ساهمت في تقديم خدمات التوجيه والإرشاد لفائدة الشباب حاملي المشاريع وأصحاب المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جداً، الراغبين في الاستفادة من البرنامج المذكور، ومواكبتهم وتبعب مشاريعهم وتيسير الإجراءات الإدارية والتدبيرية قبل وخلال وبعد إحداث مقاولاتهم، حيث استقبلت خلال سنة 2020، ما مجموعه 17.332 شخصاً استفادوا من الخدمات المذكورة.

III. مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار برسم سنة 2020

تطبيقاً لمقتضيات المادة 4 من المرسوم رقم 2.19.67 بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تخضع للتقييم السنوي المنصوص عليه في المادة 25 من القانون المذكور. ويتمثل هذا التقييم في إجراء تقدير لإنجازات المركز برسم السنة المنصرمة، ولاسيما من حيث:

- تيسير تدفق الاستثمارات وتحفيزها على المستوى الجهوي؛
- مواكبة المستثمرين والمقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً؛
- المقترحات الرامية إلى تبسيط مساطر معالجة ملفات الاستثمار من طرف الإدارات والهيئات المعنية.

وقد أعدت وزارة الداخلية قراراً يحدد المؤشرات المعنية، وهو في طور الإصدار. وفي انتظار ذلك قامت المراكز الجهوية للاستثمار بتقييم أدائها برسم سنة 2020، معتمدة في ذلك على جملة من المؤشرات، التي يتضح من خلال استقرائها أن هذه المراكز حققت تحسناً ملموساً في أدائها خاصة فيما يتعلق بمواكبة ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم وتسهيل المساطر الإدارية المتعلقة بها وكذا تقليص الأجل الخاصة بالبت في طلبات المستثمرين. ومن أبرز المؤشرات المسجلة:

- تقليص الأجل ما بين إيداع ملف الاستثمار كاملاً وعرضه على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار إلى يوم واحد، علماً أن القانون رقم 18.47 حدد هذا الأجل في مدة أقصاها ثلاثون يوماً؛
- تقليص الأجل المتوسط لدراسة ملف استثماري واتخاذ قرار بخصوصه من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار إلى 20 يوماً في الوقت الذي حدد القانون المذكور أعلاه هذه المدة في ثلاثين يوماً كأقصى حد؛

- وافقت اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار على حوالي 60% من المشاريع المقدمة إليها، مما يعكس جودة الخدمات المقدمة من طرف المراكز للمستثمرين في إطار مواكبتهم ومساعدتهم على إعداد ملفات الاستثمار وللحصول على الرخص الضرورية لإنجاز مشاريعهم؛
- تسجيل تحسن ملحوظ فيما يخص المؤشرين المتعلقين بحجم الاستثمارات المصادق عليها وبعدد فرص الشغل المتوقع إحداثها من خلال هذه المشاريع التي ارتفعت بـ 154% و بـ 64% مقارنة مع سنة 2019؛
- تمكنت المراكز الجهوية للاستثمار من تفعيل خدماتها الجديدة لفائدة المقاولات من خلال تقديم خدمات المواكبة والدعم لما يزيد عن 18.000 مقاولة خلال سنة 2020.

IV. آفاق مواصلة تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

من الواضح أن النتائج التي حققتها المراكز الجهوية للاستثمار منذ انطلاقتها الفعلية تعد إيجابية لا سيما في ظل الظرفية الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تعتبره الحكومة مؤشرا إيجابيا ومشجعا لمواصلة تنزيل هذا الإصلاح وإنجاحه في المرحلة المقبلة.

كما أن من شأن النتائج الإيجابية المسجلة بخصوص تطور عدد المشاريع، وحجم الاستثمارات التي تمت مواكبة وتشجيع حاملها والترخيص لها والشروع في إنجازها أو برمجةها، والتطور الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية، وتحسن مناخ الأعمال على صعيد مختلف عمالات وأقاليم المملكة، أن تسهم في إحداث فرص الشغل وتحقيق الاندماج الاقتصادي وتثمين الطاقات البشرية التي تزخر بها بلادنا وبالتالي دعم التنمية الاجتماعية للجهات ومختلف المجالات الترابية ولكافة فئات المجتمع.

ومن أجل ترصيد هذه الإنجازات والنجاحات الجماعية وتقويتها، فإن العمل منصب على رصد مختلف الإكراهات المرتبطة بعمل هذه المراكز خلال السنة الأولى لاشتغالها، من خلال تفعيل الآليات المنصوص عليها في القانون المتعلق بإصلاح هذه المراكز الجهوية،

ومن ضمنها ما نصت عليه المادة 41 من هذا القانون التي تخول للمراكز الجهوية للاستثمار إمكانية تقديم اقتراحات إلى اللجنة الوزارية للقيادة والمتعلقة ب:

- تسوية الصعوبات التي قد تعترضها أثناء القيام بمهامها؛
- تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار؛
- توفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار.

من أجل تفعيل هذا المقتضى قامت لجنة قيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بتجميع وتحليل أولى لمقترحات المراكز الجهوية للاستثمار التي تم تضمينها بحصيلة عمل هذه المراكز برسم سنة 2020 والتي بلغ عددها 325 مقترحاً، من أبرزها ما يتعلق بالمجالات التالية:

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار وتقليص الآجال المرتبطة بها؛
 - تعزيز الأنظمة المعلوماتية للإدارات من أجل تسهيل تبادل المعلومات ومعالجة الملفات الاستثمارية؛
 - تعميم اعتماد التوقيع الإلكتروني بالنسبة للإدارات العمومية، لاسيما فيما يخص التراخيص والقرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية؛
 - تبسيط مساطر الترخيص المتعلقة بتعبئة الملك العمومي لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
 - تبسيط مسطرة الحصول على الموافقة البيئية؛
 - التسريع بتفعيل القانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية؛
 - التسريع باعتماد الميثاق الجديد للاستثمار وتضمينه لمقتضيات جديدة تمكن من تحسين آليات تشجيع الاستثمار على المستوى الترابي.
- وسيتم العمل على تدارس هذه المقترحات على مستوى اللجنة الوزارية للقيادة لمواصلة تنزيل واستكمال باقي الإجراءات والتدابير المقررة في إطار ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وغيرها من الإجراءات الموازية.

كما تجب الإشارة إلى أن كل المراكز الجهوية للاستثمار قد أعدت برامج عمل طموحة برسم سنوات 2021-2023 تم تقديمها وتدارسها والمصادقة عليها خلال اجتماعات المجالس الإدارية الأخيرة للمراكز الجهوية للاستثمار المنعقدة خلال شهر أكتوبر 2020.

السيدات والسادة النواب المحترمين،

من خلال تتبع تنفيذ إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وانطلاق عملها في صيغتها الجديدة التي تمت في ظروف جيدة وفي وقت وجيز، وكذا حصيلة عمل هذه المراكز وعمل اللجان الجهوية للاستثمار بعد التحول الهيكلي والاستراتيجي الذي عرفته، يمكن التأكيد على أن ورش الإصلاح قد عرف تقدماً ملحوظاً فيما يخص مختلف محاوره المتعلقة بإعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع اختصاصاتها وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار.

إذ يبين تتبع عمل هذه المراكز أنها حققت نتائج مشجعة خلال المرحلة الأولى من اشتغالها بعد التحول الاستراتيجي والهيكلية الذي عرفته، حيث سجلت مختلف المؤشرات تحسناً ملموساً خلال سنة 2020.

وأود التأكيد على أن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار الذي باشرته هذه الحكومة بكل حزم، يُعدُّ قفزة نوعية من حيث التعاطي مع ملفات الاستثمار، من خلال تبسيط المساطر وعقلنتها وتقليص آجال البت في الطلبات والرخص وتحسين آليات المواكبة والدعم الموجهة لحاملي المشاريع، فضلاً عن التنزيل الجهوي للاستثمار والتحفيز الاقتصادي للجهات.

لقد بدأ هذا الإصلاح في إعطاء ثماره منذ السنة الأولى لانطلاقته الفعلية، وهو ما يبشر بنتائج واعدة في المستقبل، في تشجيع الاستثمار والإسهام في تحقيق العدالة المجالية.

وفي هذا الإطار، ستواصل القطاعات الوزارية اعتماد الإجراءات الضرورية لتفويض الصلاحيات بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار، وإدراجها في مخططاتها للتمركز الإداري. مع الحرص على المزيد من إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في وضع

وتنزيل مخططاتها الاقتصادية على المستوى الترابي، واستشارتها خلال مراحل وضع التصور والتخطيط للمساعدات والتحفيزات المالية ذات البعد الترابي الموجهة لدعم المستثمرين والمقاولات.

وستكثف المراكز الجهوية للاستثمار مجهوداتها من أجل تعزيز وتطوير مهام المواكبة والمتابعة التي تعد أساسية لتحفيز الاستثمار، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما من خلال مواصلة تبسيط المساطر وتحسين التواصل وتوفير المعطيات الخاصة بالمؤهلات الاقتصادية للجهة، مع مواكبة الجماعات الترابية وتعزيز التواصل معها، بما يمكن من تحقيق التكامل فيما بينها في مجال تعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على صعيد الجهات.

إن إنجاح هذا الورش، يستحق منا جميعا هذا التعاون وتظافر الجهود، بما يحققه من تحسين نجاعة منظومة تدبير وتشجيع الاستثمار، وتعزيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق لشروط العيش الكريم لمواطنات والمواطنين بمختلف ربوع المملكة وتحقيق مستويات أعلى من العدالة المجالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.